international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد
عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 539

ISSN 2318-9118 ديسمبر 2022

تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لوكاس ساتو , مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

يركز موجز السياسات الثاني من سلسلة "توسيع نطاق التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد القيود الرئيسية ومناقشة الخيارات السياسية" **على المعوقات المالية التي تحول دون توسيع نطاق التأمين الاجتماعي للعمالين في قطاع الزراعة. وكشفت الأبحاث أن المعوقات المالية الرئيسية لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي للعمالين في قطاع الزراعة هي كالتالي:**

- **انخفاض القدرة على الاشتراك:** اشتراكات التأمين الاجتماعي ليست في متناول العديد من العمالين في قطاع الزراعة ، لأنهم يحصلون على أجور منخفضة وموسمية، وفي معظم الحالات أقل من الحد الأدنى للأجور، أو حتى مدفوعات عينية. على غرار المزارعين الذين يعملون لحسابهم الخاص، يعاني صغار المنتجين، من دخل غير ثابت، وغالبًا ما يواجهون تحدي "الاشتراك المزدوج"، أي دفع قيم اشتراك أعلى لتغطية اشتراكات صاحب العمل والعامل.

- **الدخل غير المنتظم:** ان دخل العمالين في قطاع الزراعة والمنتجين غير منتظم بسبب عوامل متعددة، مثل موسمية الإنتاج، والسمات غير المتوقعة للدورة الزراعية، وانقطاع العمالة الزراعية والمخاطر المتغيرة (على سبيل المثال، تفشي أوبئة الماشية، وفترات الجفاف الطويلة، والفيضانات، وغيرها من الظروف المناخية)، مما يفرض تحديًا كبيرًا على برامج التأمين الاجتماعي لقياس دخل العمالين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل بطريقة يمكن استخدامها كأساس لتحديد القدرة على تحمل التكاليف أو القدرة على دفع الاشتراكات.

- **تحديات تطبيق اشتراكات أصحاب العمل:** تنطوي برامج التأمين الاجتماعي عادةً على المسؤولية المشتركة لدفع الاشتراكات بين العامل وصاحب العمل. ومع ذلك، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن عوامل - مثل ارتفاع قيمة الاشتراكات المطلوبة من أصحاب العمل، وعدم وجود صاحب عمل واحد وثابت، وهيمنة العمل العرضي والمؤقت والموسمي، ونقص التفتيش، وبشكل أعم ضعف أنظمة حماية العمال والإنفاذ في المناطق النائية، تؤدي جميعها إلى استبعاد العمالين في قطاع الزراعة.

- **نقص الوعي والمعرفة المالية والشمول المالي:** المعرفة المالية هي المفتاح الذي يتيح للأشخاص اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، ولا سيما عند مواجهة الخيارات عبر الزمنية، مثل حالة برامج التأمين الاجتماعي. ومع ذلك، فإن متوسط معدل المعرفة المالية في البلدان العربية أقل من المتوسط العالمي، علاوة على ذلك، فإن فرص وصول سكان الريف إلى الشمول المالي محدودة، كما أنهم يفتقرون إلى المعرفة بأهمية برامج التأمين الاجتماعي.

بالنظر إلى تلك التحديات، يشير موجز السياسات إلى بعض التدخلات المحتملة التي يجب أن تتبناها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موضحة بالحالات القطرية:

- تقييم القدرات على الاشتراك ودعم الاشتراكات: تمثل الجهود المبذولة لقياس قدرة العمالين في قطاع الزراعة والمنتجين على الاشتراك أهمية بالغة لضمان معدلات اشتراك ملائمة بما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 الضمان االجتماعي)المعايير الدنيا(، 1952. ويمكن أيضًا النظر في نُهُج مختلفة لدعم الاشتراكات لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا من المنتجين والعمالين في الزراعة.

حالات قطرية: **زامبيا وكولومبيا ومصر والمغرب والأردن وتونس وكوستاريكا.**

- **إتاحة الاشتراكات المرنة:** يمكن أن تساعد الاشتراكات المرنة في التغلب على متطلبات برامج التأمين الاجتماعي بدفع اشتراكات شهرية منتظمة وذلك من خلال السماح بمدفوعات مقدمة خلال فترات الحصاد، أو خصم قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعي من بيع المنتجات الزراعية على سبيل المثال.

حالات قطرية: **مصر والأرجنتين**

- **اعتماد معيار بديل لحساب اشتراكات أصحاب العمل:** بهدف تغطية العمال الزراعيين الموسميين والمؤقتين، يمكن للحكومات اعتماد نهج للاشتراكات بناءً على معيار معين (مثل حجم أراضي أصحاب العمل، وعدد العاملين)، أو جمع الاشتراكات من أولئك الذين ليسوا أصحاب العمل، ولكنهم يربحون من عمل العمال غير النظاميين (على سبيل المثال، إضافة ضريبة على العلاقات التجارية مثل بيع المحصول المخصص لدفع اشتراكات العمال المشاركين في الإنتاج).

حالات قطرية: **لبنان والهند.**

- يمكن أن يؤدي **تعزيز حملات التوعية وتعزيز الشمول المالي** إلى زيادة معرفة العمالين في قطاع الزراعة بأهمية برامج التأمين الاجتماعي وتعزيز الثقة في النظام واستعدادهم للاشتراك في هذه البرامج. ويجب تصميم هذه الحملات والخدمات المالية بما يتناسب مع احتياجات الأسر الريفية.

حالات قطرية: **المغرب والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.**

المراجع:

لوكاس ساتو، نيكول فيغيريدو، نورجيلا محمد – 2022 - تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعمالين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تقرير بحثي رقم 81 - القاهرة وبيروت وبرازيليا: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل.

الآراء الواردة هنا هي آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org